كلمة التحرير

الحرف العربي رمزاً للعلم والجمال والتحرر الثقافي

إبراهيم زين*

كانت زيارتي إلى مدينة غرناطة في صيف 2026 مناسبة للتأمل في العلاقة العميقة بين المعرفة والسلطة، وبين المدرسة والدولة، وبين اللغة والهيمنة. ومن أكثر المحطات التي استوقفتني المدرسة اليوسفية، ذلك الصرح العلمي الذي كان أكبر مدارس الأندلس، وتتلمذ في رحابه الإمام أبو إسحاق الشاطبي، وأستاذه الإمام ابن لُب، وغيرهما من أعلام الفكر الإسلامي. لم تكن المدرسة مجرد مؤسسة للتعليم، بل كانت فضاءً لصناعة العقل وتكوين النخبة العلمية التي أسهمت في ازدهار الحضارة الأندلسية ومد الجسور الثقافية لبقية أوروبا، وجعل العربية لغة أوروبية وحرفها رمزاً للعلم والجمال شهدت له قصور الحمراء. وهيمنة هذا الحرف بهرت الملك الصقلي روجر الثاني إلى الحد الذي جعله يطرّز عباءة ملكه بالحرف الكوفي. والأمثلة كثيرة على شهود الحرف العربي في أروقة العلم والقصور. ولعل هذا التأثير المعرفي والتربوي أقلق شخصية دينية معروفة مثل ألفارو القرطبي (ت850م) الذي شكا من إقبال الشباب المسيحي على تعلُّم اللغة العربية التي كانت اللغة الرومانسية واللغة العلمية.

غير أن أحد أساتذة جامعة غرناطة أشار إلى مفارقة تاريخية بالغة الدلالة؛ فبعد سقوط غرناطة لم تعد المدرسة فضاءً للعلم، وإنما تحوّلت إلى مقر لإدارة المدينة، ومنها صدرت القرارات التي استهدفت

* دكتوراة في الأديان جامعة تمبل بالولايات المتحدة 1989، أستاذ تاريخ الأديان بكلية الدراسات الإسلامية جامعة حمد بن خليفة.
البريد الإلكتروني: izain@hbku.edu.qa، https://orcid.org/0000-0001-6545-4132

للاقتباس: زين، إبراهيم (2026). "كلمة التحرير: الحرف العربي رمزاً للعلم والجمال والتحرر الثقافي"، **مجلة الفكر الإسلامي المعاصر (إسلامية المعرفة سابقاً)**، مجلد 32، العدد 112، 5–11. https://doi.org/10.35632/citj.v32i112.18680

كافة الحقوق محفوظة للمعهد العالمي للفكر الإسلامي © 2026

تصفية الوجود الإسلامي في الأندلس. لقد تغيّر البناء، ولكن الأخطر أن وظيفته تغيّرت أيضاً؛ فمن صناعة المعرفة إلى صناعة الهيمنة، ومن بناء الإنسان إلى إدارة مشروع الإقصاء الثقافي والحضاري.

واليوم تستعيد المدرسة اليوسفية شيئاً من رسالتها الأولى، بعدما قررت بلدية غرناطة ضمها إلى جامعة غرناطة لتكون مركزاً للتعاون العلمي ونشر اللغة العربية والثقافة الأندلسية ومدّ جسور التواصل بين الشعوب. وهذه العودة ليست قراراً إدارياً فحسب، وإنما تحمل دلالة حضارية عميقة؛ فالمؤسسات العلمية تستطيع أن تكون جسوراً للحوار والتعارف، كما يمكن أن تتحول، إذا خضعت لمنطق القوة، إلى أدوات للهيمنة وإعادة تشكيل الوعي.

ومن هنا تتجاوز قصة المدرسة اليوسفية حدود التاريخ الأندلسي لتطرح سؤالاً معاصراً عن وظيفة التعليم العالي في عالمنا اليوم. فالجامعات ليست مؤسسات محايدة، وإنما هي أدوات لإنتاج المعرفة وصياغة الرؤى وبناء الإنسان، ولذلك أدركت القوى الاستعمارية منذ بدايات احتلالها لبلاد المسلمين أن السيطرة العسكرية لا تستقر إلا إذا سبقتها أو صاحبتها السيطرة على التعليم والثقافة واللغة. فأنشئت المدارس والكليات الحديثة، لا لتكون مؤسسات لنقل العلوم فحسب، وإنما لتكوين نخب جديدة ترى العالم بعين المستعمر، وتعيد إنتاج قيمه ومعاييره في دول ما بعد الاستعمار. ولو استحضرنا المحاضن العلمية التي أنشأها الاستعمار في عالمنا العربي، ومدى تأثيرها في تكوين النخب التي غدت امتداداً للفكر الغربي، سنجدها ماثلة لا مراء فيها.

ولعل الأديب السوداني الطيب صالح لخص هذه الحقيقة في عبارته الشهيرة في موسم الهجرة إلى الشمال حين قال: "وقد أنشأوا المدارس في بلادنا ليعلمونا كيف نقول "نعم" بلغتهم". إنها عبارة أدبية، لكنها تكشف بعمق عن جوهر السياسة اللغوية في المشروع الاستعماري؛ فالهيمنة الحقيقية تبدأ حين تفقد الأمة ثقتها بلغتها، وتصبح لغة الآخر هي لغة العلم والإدارة والتقدم، بينما تُدفع اللغة الوطنية إلى هامش الحياة العامة. ومن المهم أن نؤكد هنا أن بيان القرآن الكريم المتمثل في قوله ﷻ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [الروم:22]

ينظر إلى تعدد اللغات واختلاف الألسن بحسبانه أمراً وجودياً وتعددية هي من سمت الآيات الإلهية في الخلق لتطوير العمران البشري وثرائه. لا للهيمنة الثقافية والانتقاص من الآخرين بسبب اللغة أو العرق.

ولذلك لم يكن استبعاد العربية وغيرها من لغات المسلمين عن ميادين التعليم العالي والبحث العلمي أمراً عرضياً، بل كان جزءاً من سياسة لغوية هدفت إلى إعادة تشكيل الوعي. ولم يتوقف الأمر عند تهميش اللغات، بل امتد في بعض التجارب إلى استبدال الحرف اللاتيني بالحرف العربي، بدعوى التحديث والالتحاق بالعصر، مع أن الحرف ليس أداة للكتابة فحسب، بل هو وعاء للذاكرة الحضارية، وحامل للرموز الجمالية، وجزء من هوية الأمة الثقافية. لكنها النظرة الاستعمارية التي تنبني على الاستعلاء الثقافي والحضاري، ولا ترى في التعددية اللغوية والثقافية ثراءً وتنوعاً إنسانياً يُحتفل به، ومقصداً من مقاصد العمران البشري.

ومع ذلك، فإن المشهد المعاصر يفرض علينا قراءة أكثر تركيباً. فالناظر في كثير من المنجزات المهمة في الدراسات الإسلامية يجد أن اللغة الإنجليزية أصبحت لغة رئيسة للتأليف في مجالات الاقتصاد والمالية الإسلامية، والعمارة الإسلامية، وتخطيط المدن، والأخلاق التطبيقية، والفكر السياسي الإسلامي، وغيرها من حقول المعرفة. وليس أكثر هذه الإنتاجات من صنع باحثين غربيين، بل إن جانباً كبيراً منها كتبه علماء مسلمون اختاروا الإنجليزية لغةً للوصول إلى جمهور عالمي، وللمشاركة في صناعة المعرفة الإنسانية.

وهذا يدفعنا إلى إعادة التفكير في مفهوم "اللغة الإسلامية". فاللغة لا تصبح جزءاً من الحضارة الإسلامية بأصلها العرقي، وإنما بما تحمله من معارف، وما تستوعبه من مفاهيم، وما ينتجه المسلمون بها من علوم وآداب. وبهذا المعنى أصبحت الإنجليزية، إلى جانب الأُردية والملايوية والفارسية والهوسا وغيرها، إحدى اللغات التي تحمل اليوم قدراً كبيراً من الإنتاج العلمي الإسلامي. ومن ثم لن نجانب الصواب إن قمنا بوصفها بأنها لغة حاملة للمعارف الإسلامية.

وأستحضر هنا نقاشاً علمياً شهدته الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا خلال مؤتمر دولي خُصص لموضوع "اللغة الإنجليزية والإسلام"، وكان من أهدافه تطوير الأفكار التي طرحها إسماعيل راجي الفاروقي حول "الإنجليزية الإسلامية". وخلال جلسات المؤتمر طُرح سؤال بدا يومها أقرب إلى المزاح الفكري منه إلى المشروع العلمي: لماذا لا تُكتب اللغة الإنجليزية بالحرف العربي؟ واستمر صاحب الاقتراح قائلاً: حينها سيقوم الدارس بإتقان أبجدية واحدة ولن يعاني من مشكلات نظام الكتابة في اللغة الإنجليزية. كان الاعتراض على ذلك الاقتراح، آنذاك سهلاً، وكانت الحجج العملية واللغوية كثيرة، غير أن كثيراً من تلك الحجج فقدت اليوم جانباً كبيراً من قوتها في ظل الثورة التي أحدثها الذكاء الاصطناعي في تعلّم اللغات، والترجمة الآلية، ومعالجة النصوص، والتعرف على أنظمة الكتابة المختلفة، وغيرها من المنجزات العلمية والتقنية التي تجعل من كتابة أي لغة بأي حرف أمراً متاحاً، إذا توفرت الإرادة السياسية التي تصنع السياسة اللغوية، وتوفر لها التمويل المالي والكادر العلمي والمؤسسات التي تعنى بإنجاز هذا الفعل الحضاري في التحرر الثقافي.

ولعل الفكرة تستحق أن تُقرأ اليوم بعيداً عن غرابتها الظاهرة؛ فكتابة الإنجليزية بالحرف العربي لا تعني إحلال العربية محلّ الإنجليزية، وإنما تمثل تصوراً لسياسة لغوية جديدة تجعل الحرف العربي جسراً بين لغات المسلمين المختلفة، وتخفف من الحاجة إلى أنظمة الرومنة التي أصبحت جزءاً من كثير من المصطلحات في الاقتصاد والمالية الإسلامية، وسائر العلوم الإسلامية المكتوبة بالإنجليزية.

وليس في هذا ما يخالف التجربة التاريخية للحضارة الإسلامية. فقد عرف الأندلسيون من اليهود ما اصطلح الباحثون على تسميته بالعربية اليهودية؛ إذ كانت العربية لغة العلم والثقافة والإدارة، بينما كُتبت مؤلفات كثيرة بالحرف العِبري حفاظاً على الخصوصية الدينية والثقافية. وتكشف هذه التجربة أن الحرف يمكن أن يؤدي وظيفة حضارية تتجاوز تمثيل الأصوات، وأن العلاقة بين اللغة والكتابة أكثر مرونة مما نتصور.

إن العالم الإسلامي اليوم في حاجة إلى سياسة لغوية جديدة، لا تنظر إلى العربية بوصفها منافساً للغات العالمية، ولا إلى الإنجليزية بصفتها خصماً حضارياً، وإنما تنطلق من رؤية تكاملية تجعل العربية مركزاً جامعاً، والحرف العربي وعاءً حضارياً مشتركاً، واللغات العالمية جسوراً للتواصل والإبداع والإسهام في المعرفة الإنسانية. فالصراع الحقيقي ليس بين اللغات، وإنما بين الهيمنة والحوار، وبين الاحتكار والتشارك. واللغات وسائل للتواصل الثقافي ومدّ الجسور والنهوض بالوعي الإنساني في تعدديته وتنوعه، والذي هو مقصد أساسي من التساكن بين الناس وتطوير العمران البشري.

ومن هذه الزاوية تستعيد المدرسة اليوسفية رمزيتها؛ فقد كانت في مرحلة من تاريخها مركزاً لإنتاج المعرفة، ثم أصبحت أداة لإدارة الهيمنة، وها هي اليوم تعود لتكون جسراً للتعاون العلمي والثقافي. ولعل هذه الرحلة تختصر الرسالة التي يحتاجها عالمنا المعاصر: فالمعرفة التي تبني الجسور أقوى من المعرفة التي تشيد الأسوار، والسياسة اللغوية التي تحرر الإنسان أقدر على صناعة المستقبل من تلك التي تعيد إنتاج التبعية. والمقصد الأسنى للعمران البشري هو الحفاظ على هذا التنوع في الألسن، بحسبانها أمراً وجودياً متصلاً بآيات الله في الخلق وفي الأمر الإلهي الذي تحمله اللغات إلى البشر.

ولعل من أهم واجبات المؤسسات العلمية في عالمنا الإسلامي اليوم أن تعيد الاعتبار للغة العربية، لا بوصفها لغة التراث وحده، بل لغةً للبحث العلمي والابتكار والإنتاج المعرفي، وأن تستعيد للحرف العربي مكانته الحضارية بوصفه الحرف الذي حمل القرآن الكريم، ووحّد عبر قرون طويلة آفاقاً واسعة من لغات المسلمين وثقافاتهم. إن مستقبل النهضة لا يقوم على الانغلاق اللغوي، كما لا يقوم على الذوبان في لغة الآخر، وإنما على سياسة لغوية واثقة تجعل من العربية محوراً للإبداع، ومن اللغات العالمية فضاءات للحوار، ومن الحرف العربي رمزاً لوحدة حضارية تتطلع إلى الإسهام في بناء عالم يسوده التعاون، وتزول عنه أشكال الهيمنة الثقافية التي أثقلت تاريخ الإنسانية طويلاً، وما زلت تمثل عبئاً على الوعي الإنساني الكلي الذي تسيطر عليه سُبل الهيمنة الثقافية، وتتحيز ضد

التنوع الإنساني وتفرض وحدة قسرية لا تحفل بالتعدد ولا بهذه الآيات الكونية المتمثلة في اختلاف ألسنتنا.

بحوث هذا العدد تقع في مجال التعليم والتعلّم للعلوم الإسلامية وبعض العلوم الحِكمية، حسب مصطلح أبي الحسن العامري.

أما بحث الدكتور حامد أحمد الدبابسة بعنوان "القِيم والمعرفة والمهارة في التعليم: رؤيةٌ فلسفيةٌ في استراتيجيات التكامل" فيرى فيه الباحث أن النهضة التعليمية لا تتحقق بتعليم المعرفة أو المهارات وحدها، بل بتكاملها مع القيم في إطار استراتيجية تربوية مستمدة من الهوية الإسلامية ومنفتحة على التجارب العالمية.

وجاء بحث الدكتور عبد الرحمن الحللي والذي هو بعنوان "تجربةُ التدريسِ بالتركيزِ على المتعلِّمِ: مقرّرات التفسير وعلوم القرآن في جامعة قطر أنموذجاً" لبيان تجربة فريدة في تدريس العلوم الإسلامية في جامعة قطر، بالتركيز على نهج التعليم البنائي وهذه التجربة قابلة للتعميم على بقية العلوم الإسلامية وغيرها من المعارف العلمية.

وبحث الدكتور عمر بيشو تحت عنوان "النظرُ الدَّرَجِي وقضايا التأسيس والتجاوز: قراءةٌ في تكاملِ الفكرِ السيكولوجي والفكرِ الإسلامي" فهو يمثل مقارنة فيها من الجدة والطرافة العلمية المقارنة في شأن النظر الدرجي بين الفكر السيكولوجي والفكر الإسلامي بالتركيز على الهروي وابن القيم.

أما بحث الدكتور عبد الرزاق بلعقروز بعنوان "إيجادُ الغاياتِ وإغناءُ الحياةِ: نحو استعادة الأدوار المنسيّة للتَّفلسف" ففيه نقد محكم للفلسفة الغربية المعاصرة، وكيف أنها تحولت بسبب ماديتها الطاغية إلى تاريخ للعلم وأهملت الدور الأساسي للتفلسف وهو البحث عن الغايات وإغناء الحياة الإنسانية بكشف معنى الكينونة.

والبحث المشترك للدكتورة جميلة مصطفى المعاني والدكتور سليمان محمد الدقور المعنون بـ"الإطارُ البنائيّ لعِلم أصولِ التفسير: الواقع والبناء" فقد حاول تقديم إطار بنائي لعلم أصول التفسير، وهذا لا شك محاولة رائدة لتنظيم إطار منهجي يجمع بين المصدر والأصل والضابط والقاعدة في كل تركيبي.

وقبيل صدور هذا العدد بأيام قليلة، تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ رحيل الدكتور تجاني عبد القادر حامد (1951–2026) أحد مؤسسي هذه المجلة، ومستشار المعهد، وأحد أعلام الفكر الإسلامي المعاصر الذين أثروا الساحة الفكرية والأكاديمية بعطائهم العلمي المتميز. وقد كان الفقيد، رحمه الله، صاحب فكر ثاقب ونظر تحليلي دقيق، أسهم بهما في تطوير عدد من المجالات العلمية والفكرية، ولعل من أميز إسهاماته دراساته في الفكر السياسي الإسلامي، وسعيه إلى إعادة بناء الصلة بين الدراسات السياسية والقرآن الكريم. وإذ ننعيه في هذا العدد، فإننا لا نودع زميلاً ومستشاراً ومؤسساً فحسب، وإنما نستذكر عالماً ومفكراً أسهم بإخلاص في تجديد الفكر الإسلامي وفتح آفاق جديدة للبحث والنظر. رحم الله تجاني عبد القادر وغفر له وأنـزله منازل الصديقين وألهم أهله وأصدقاءه وتلاميذه وكافة محبيه الصبر الجميل.